ملخص الرئيس

المشاورة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الاستثمارات الزراعية المسؤولة للجنة الأمن الغذائي العالمي

باتايا، تايلند

3 و4 مارس/آذار 2014

بيانات عامة

- إن الاستثمارات مهمة للحد من الجوع وسوء التغذية والفقر ولتحقيق فوائد إنمائية إضافية؛ ولكن الاستثمارات وحدها لا يمكن أن تحل هذه المشاكل.
- ينبغي للوثيقة أن تبرز التوازن بين الآثار السلبية والإيجابية للاستثمار في نظم الزراعة والأغذية.
- تواجه البلدان المستوردة للأغذية احتياجات وتحديات مختلفة مقارنة بالبلدان المصدرة للأغذية، لذلك ينبغي للمبادئ أن تفسر هذه الاختلافات وتبرزها.
- الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ضرورة وأيضا تحديا يتمثل في كيفية إدارة استثمار البلدان الغنية من حيث رأس المال في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وآثار ذلك على أصحاب الحيازات الصغيرة والأراضي والمياه والموارد الأخرى.
- لا ينبغي للمبادئ مجرد معالجة الوضع الحالي، بل ينبغي لها أيضا أن تتطلع إلى معالجة الاحتياجات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في السنوات القادمة.
- يمكن إساءة تفسير المبادئ في صيغتها الحالية في المسودة صفر على أنها تثني عن الاستثمار بدلا من أن تشجعه.

السؤال 1: هل جميع القضايا والمجالات ذات الصلة المتعلقة بتعزيز الاستثمارات الزراعية المسؤولة معالجة بشكل مناسب في المسودة صفر؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الأمور التي ينبغي تغييرها؟

أشار المشاركون إلى أن المجالات التالية تقتضي المزيد من الاهتمام في الوثيقة:

- ينبغي أن يتبوأ أصحاب الحيازات الصغيرة مكانة مركزية في هذه الوثيقة – بما في ذلك الكفاف والرعاة والسكان الأصليون والمعدمون. وينبغي على وجه التحديد التشديد على ضرورة بناء قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار.
- يؤدي المستثمرون الكبار ومتوسطو الحجم دورا أساسيا، وينبغي أن يكون ذلك واضحا في الوثيقة.

- الاستيلاء على الأراضي، وحقوق الملكية، واستخدام المشاعات، والتهديدات المنبثقة عن الاستخدامات الأخرى (استخراج المعادن).
- الأمر لا يتعلق فقط بزيادة الإنتاج الغذائي، فإذا أردنا معالجة الأمن الغذائي والتغذية، ينبغي لنا أيضا معالجة إمكانية الوصول، من حيث البنية الأساسية والأسعار، وغير ذلك.
- ينبغي توسيع نطاق الموافقة الحرة المسبقة عن علم لتتجاوز السكان الأصليين وتشمل جميع الأشخاص المتضررين من الاستثمارات.
- ينبغي تجاوز جانب الإنتاج – النقل والبنية الأساسية على امتداد السلسلة.
- الابتكار والتكنولوجيا — المصالح التقليدية مقابل مصالح الشركات وعلاقات القوة غير المتكافئة مقابل الفوائد. وينبغي أن يتمتع المزارعون بالقدرة على اختيار ما يريدون استخدامه.
- الرعاة واستخدام الموارد الطبيعية والاحتياجات ذات الصلة، إضافة إلى الآثار على التغذية بالنسبة للاقتصادات الرعوية نتيجة للاستخدام غير المستدام للموارد.
- الإنتاج الحيواني المستدام، بما في ذلك صحة الحيوانات ورفاهها.
- الشباب – المشاركة والتعليم والحوافز.
- معايير العمل الأساسية والعمل اللائق والثني عن الاعتداء، كالاتجار بالبشر على سبيل المثال.
- حقوق العمال في مجال الأغذية، فيما يتعلق بالعمل والضمان الاجتماعي، وينبغي إدراج اتفاقيات منظمة العمل الدولية ونهج حقوق الإنسان.
- سلامة الأغذية.
- تنوع المستثمرين الزراعيين والنظم الزراعية.
- النقل وآثر تكاليف النقل على الأمن الغذائي والتغذية.
- دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في معالجة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. الاستثمارات التّكميلية لمختلف أصحاب المصلحة للعمل معا، وكيفية إدراج سلاسل القيمة لتحقيق منافع أكبر في جميع مراحل سلسلة القيمة، لا سيما بالنسبة إلى المزارعين والسكان الأصليين.
- النظر في نماذج مختلفة وفهم ضرورة أن تكون الاستثمارات مربحة. فالاستثمارات تكون ناجحة عندما تشمل تقاسم المنافع – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ينبغي أن يستفيد الجميع من مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة.
- التنفيذ والرصد، ولكن ليس بطريقة تثقل كاهل المستثمرين.
- الوقود الحيوي – تشمل الزراعة أيضا الإنتاج غير الغذائي، ويجب النظر في ذلك مع مراعاة الأمن الغذائي والتغذية.
- ينبغي تعزيز المسؤولية الثقافية والهوية الثقافية المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية في الوثيقة.
- وصول المزارعين إلى أصناف البذور والنباتات والحيوانات والأسماك الأصلية إضافة إلى المعارف الأصلية.
- معالجة تغير المناخ وينبغي بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك تشجيع تنوع الأصناف.
- القضايا البيئية – استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات وأثرها على تدهور التربة.

- خسائر وهدر ما بعد الحصاد.
- "تخضير" نظم الزراعة والأغذية.
- الزراعة الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي الزراعي، وصون الموارد الوراثية النباتية.
- الإدارة المستدامة للغابات.
- المياه والري.
- الأحوال الجوية القاسية وآثار تغير المناخ.
- الحراجة ومصايد الأسماك.
- التغذية والصحة — ليس لهما نفس الوزن مثل الأمن الغذائي في المسودة الصفر. التغذية فيما يتعلق بالأمراض غير المعدية.
- السيادة الغذائية ودور كل بلد في تطبيق المبادئ في سياقه الوطني.
- أسعار المواد الغذائية ودور الدولة في تقلب أسعار الأغذية.
- جمع البيانات وإدارتها.

السؤال 2: هل أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين محددة بوضوح من أجل تيسير تنفيذ المبادئ؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الأمور التي ينبغي تغييرها؟

فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات، قام المشاركون بالتعليقات التالية:

- ينبغي زيادة وضوح الأدوار.
- تناول الأدوار والمسؤوليات في جزء واحد في النهاية من أجل الحد من التكرار.
- ينبغي الاتسام بطابع عملي والنظر في التكاليف ذات الصلة.
- عدم تناول أدوار أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين، بما في ذلك إنتاج الأغذية وصون البيئة الطبيعية، وغير ذلك.
- دور المستثمرين متوسطي الحجم.
- يتم تناول المستهلكين والمجتمعات المحلية في المقدمة فقط وليس في إطار الأدوار والمسؤوليات.
- تؤدي الحكومات دورا ليس في توفير السلع العامة فحسب، وإنما أيضا في توفير الخدمات مثل الإرشاد والبحوث والمعلومات، وغير ذلك.
- مسؤولية الدول عن تقديم تقارير عن الحق في الغذاء وحقوق الإنسان، ولكن ينبغي عدم الإفراط في اللوائح ومراعاة التكاليف أيضا.
- تتحمل الحكومات التي تتلقى الاستثمارات مسؤولية تهيئة بيئة مؤسسية تمكينية، ووضع قوانين ولوائح شفافة؛ وأيضا بناء قدرات النساء، والعمال، وأصحاب المصلحة المهمشين.
- ينبغي المزج بين دور الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لزيادة الكفاءة من أجل معالجة الدور المشترك لجميع أصحاب المصلحة.

- دور الحكومة في تحديد أنواع المحاصيل وأنواع المستثمرين.
- دور الدول في ضمان أسعار مجزية للمزارعين من خلال:
    - تنظيم أسواق المواد الغذائية الوطنية والدولية
    - الحد من المضاربة في أسعار المواد الغذائية
    - بناء الإنتاج الغذائي داخل الأسواق الوطنية
- دور الحكومة في وضع حد لعملية الاستيلاء على الأراضي وردع الزراعة غير المستدامة.
- تتحمل الدول مسؤولية ضمان عقود منصفة في تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والزراعة التعاقدية، وغير ذلك من نماذج الاستثمار.
- دور الحكومة في زيادة إمكانية الحصول على الائتمان بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة.
- ينبغي تناول دور المؤسسات المتعددة الأطراف بشكل أكبر.
- ينبغي إدراج دور الوكالات التي تتخذ من روما مقرا.
- المناقشة المثيرة للجدل بشأن كيف نتعامل مع معاهدات الاستثمار الثنائية.

السؤال 3: هل المسودة صفر تحقق النتيجة المنشودة المتمثلة في تعزيز الاستثمارات الزراعية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الأمور التي ينبغي تغييرها؟

- إذا أخذنا بعين الاعتبار السؤالين التوجيهين 1 و2، فالإجابة على السؤال 3 يمكن أن تكون نعم.
- ينبغي أن تكون المبادئ موجهة نحو الإجراءات.
- توجد الاستثمارات على مستوى المشاريع، ويجب أن تكون المبادئ أكثر تحديدا لكي تكون قابلة للتنفيذ من قبل المستثمرين.
- لتحقيق هدف الأمن الغذائي والتغذية، سنحتاج إلى آليات تنفيذ وأنظمة لتبادل المعلومات تتسم بالفعالية.
- ينبغي للمبادئ النظر بشكل أكبر في كيفية تحقيق التوازن بين مختلف مستويات الاستثمار مع تنوع نماذج الإنتاج والاستثمار.
- ينبغي تنظيم المبادئ بطريقة لا تؤدي إلى زيادة الأعباء التنظيمية على المستثمرين، بل تعزز وتحسن المعايير الطوعية القائمة.
- مناقشة مثيرة للجدل بشأن تطبيق المبادئ فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية. أعرب بعض المشاركين عن قلقهم حيال استخدام المبادئ كحاجز من الحواجز غير الجمركية أمام التجارة في حين أعرب آخرون عن اهتمامهم بتعميم المبادئ من خلال الاتفاقيات التجارة الحالية والمستقبلية.
- مناقشة مثيرة للجدل بشأن النظم الغذائية المحلية مقابل النظم الغذائية الموجهة نحو الأسواق– ما هو الحل، على ما ينبغي أن ينصب تركيز الوثيقة؟

- استدامة النظم الزراعية والغذائية وقدرتها على الصمود عاملان أساسيان لتحقيق الهدف المنشود.

السؤال 4: تهدف المبادئ إلى تقديم توجيهات عملية لأصحاب المصلحة، ولذلك:

السؤال 4 (أ): هل البنية واللغة الحاليتان المستخدمتان واضحتان وفي متناول جميع أصحاب المصلحة المعنيين؟

- طوعية لذلك ينبغي للصياغة أن تكون مناسبة، وعدم استخدام عبارات مثل "ضمان" أو "إلزامية".
- ينبغي الاقتضاب وزيادة الوضوح والإيجاز.
- الحد من التكرار.
- ينبغي زيادة وضوح أدوار أصحاب المصلحة.
- تعريف المصطلحات الرئيسية، مثل الاستثمار المسؤول وصغار المنتجين والقائمين على التجهيز.
- ينبغي عدم التركيز فقط على الإنتاج، ولكن أيضا على الجوانب الأخرى للأمن الغذائي وكيفية الارتقاء بقدرة أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المستوى التالي.
- يمكن للبنية أن تكون أكثر وضوحا من خلال تقصير المبادئ إلى 3 صفحات، يليها ملحق يتناول الأدوار والمسؤوليات، وملحق يتناول آليات التظلم وتقييم الأثر.

السؤال 4 (ب): كيف يمكن استخدام هذه المبادئ وتنفيذها من قبل مختلف أصحاب المصلحة بعد أن تقرها اللجنة؟

اقترح المشاركون النهج التالية لتنفيذ هذه المبادئ

- ينبغي أن يكون التنفيذ عملية تقودها الحكومة نتيجة الامتلاك الوطني للمبادئ.
- ينبغي إدراج الحق في الغذاء في الدساتير الوطنية لتيسير وضع السياسات والإجراءات والخطوط التوجيهية الوطنية التي تتضمن المبادئ.
- بعض الجهات الفاعلة على استعداد للعمل، ولكن من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة، ينبغي ضمان تعاون جميع أصحاب المصلحة.
- ثمة حاجة إلى رفع الوعي وبناء القدرات من أجل تنفيذ هذه المبادئ.
- ينبغي لهذه المبادئ النظر في الرؤية على المدى الطويل بالنسبة للجيل القادم.
- ينبغي للفاو أن تضطلع بدور أساسي في عمليتي النشر والدعاية للوصول إلى جمهور أوسع، بما في ذلك المصارف الإنمائية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها، ما هي الجهة التي يمكن لها مواصلة نشر المعلومات؟
- نرغب أن نرى، في إطار التنفيذ، الجهة التي ستتولى الرصد عندما يتم الالتزام بالتنفيذ؟